دور المشاركة الاجتماعية في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية
دراسة اجتماعية تحليلية

د. موزة عيسى الدوي

أستاذ مشارك بقسم العلوم الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة البحرين

الملخص: استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم الشراكة الاجتماعية وأبعادها وشروط تحقيقها بالإضافة لمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها وتحديد مفهوم البلدان النامية، مع التركيز على طبيعة العلاقة بين المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة. والتعرف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان النامية وآليات مواجهتها. وقد توصلت التحليلات إلى: أن المشاركة الاجتماعية تمثل إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتفسح المجال لجميع أفراد المجتمع ليساهموا في صنع التنمية وجني ثمارها، فالمشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، وكل منهما سبب للأخرى، وتعد المشاركة الاجتماعية وسيلة وغاية في الوقت ذاته. فالناس هم وسيلة الوصل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وهم أيضا الهدف منها، كما أن تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في عملية التنمية بشكل عام يؤدي إلى نقص الكفاءة والفعالية والمنافسة. وقد أوصت الدراسة بالعمل على نشر ودعم وتشجيع ثقافة المشاركة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن تكون هذه المشاركة فعالة على مستوي التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

الكلمات المفتاحية: المشاركة الاجتماعية، التنمية المستدامة، الدول النامية، التخطيط، التحديات

The role of social participation in promoting sustainable development in developing countries

Analytical social study

Dr. Mooza Isa Aldoy

Associate Professor, Department of Social Sciences, College of Arts, University of Bahrain

Abstract: The study aimed to shed light on the concept of social partnership, its dimensions and conditions for its achievement, in addition to the concept of sustainable development, its dimensions and objectives, and to define the concept of developing countries, with a focus on the nature of the relationship between social participation and sustainable development. Identify the most important obstacles and challenges facing sustainable development in developing countries and mechanisms to address them. The analyses found: Social participation is one of the most important tools used to achieve sustainable development and allows all members of society to contribute to making development and reaping its fruits, as social participation and sustainable development are two sides of the same coin, and each is a cause for the other, and social participation is a means and an end at the same time. People are the nexus and the goal of sustainable human development, and the marginalization of popular participation and the private sector in the development process in general leads to a lack of efficiency, effectiveness and competition. The study recommended working to disseminate, support and encourage a culture of social participation to achieve sustainable development, and that this participation be effective at the level of planning, implementation, follow-up, and evaluation.

Keywords: social participation, sustainable development, developing countries, planning, challenges

مقدمة:

لقد بات واضحاً الآن أنه لم يعد بإمكان المجتمعات المعاصرة أن تضع خططاً للتنمية دون الأخذ في الاعتبار المعطيات التي يفرضها العصر الراهن لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة، وتكون عادلة اجتماعياً منسجمة بيئياً، ممكنة اقتصادياً، مقبولة ثقافياً، وقابلة للتنفيذ على المستوى السياسي، بحيث يكون الانسان هدفها النهائي وغايتها من خلال مواءمة وضبط النشاطات الحالية وابتكار أخرى حديثة لمنظومة الانتاج الاجتماعي.

يشهد العالم المعاصر تطورات وتغيرات علمية وتكنولوجية ومادية ليس لها حدود، فالدول المتقدمة تزداد تقدماً باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، والتي ثبت بالتجربة أنها مفتاح التنمية المتواصلة، بينما تحاول البلدان النامية اللحاق بالركب، واستخدام هذه التقنيات لعبور ما يسمى بالفجوة العلمية والتكنولوجية الواسعة التي تفصل ما بين العالم المتقدم والعالم النامي.

والواقع أن البلدان النامية تعاني ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة، كنقص التغذية وندرة المياه الصالحة للشرب، وانتشار الأوبئة والأمراض المستوطنة والحرمان من الحد الأدنى من التعليم، فضلاً عن الظروف الشاقة التي تعيشها المرأة في هذه الدول. إضافة إلى الاستخدام السيئ لعمالة الأطفال القاصرين....وغيرها من المشكلات البنائية الأخرى، والتي تشكل عوائق وتحديات تواجه عمليات التنمية الاجتماعية بصورة عامة، والتنمية المستدامة بخاصة.

ولا شك في أن تحقيق تنمية حقيقية في البلدان النامية يتطلب أن تتبنى هذه البلدان خططاً ومشروعات تتسم بالواقعية والشمول من ناحية، وأن تكون متوازنة وغير متحيزة لفئات اجتماعية دون أخرى، أو لقطاعات ومجتمعات وأقاليم دون الأخرى من ناحية ثانية. ومن جانب آخر، فإن نجاح الخطط والبرامج يتطلب قدراً كبيراً من المشاركة الاجتماعية، أي مشاركة جميع الفئات الاجتماعية من المثقفين والقادة المحليين في جميع مراحل التخطيط بدءً من إجراء البحوث والدراسات لحصر الاحتياجات والمشكلات، مروراً بصياغة هيكل الخطط ووضع الميزانيات اللازمة لتنفيذها، وأيضاً تنفيذ الخطط على أرض الواقع، وصولاً إلى مرحلة تقويم الخطط، للتعرف على ما تم إنجازه والمعوقات والتحديات التي حالت دون تحقيق أهداف التخطيط. وهذا يعني أن المشاركة الاجتماعية تعتبر عنصراً مهماً ومؤثراً وضرورياً في عمليات التخطيط الاجتماعي، وبالتالي نجاح عمليات التنمية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها.

ويمكن النظر للمشاركة الاجتماعية على أنها قيام الأفراد بدورهم دون أن يكونوا موظفين أو معنيين بالتأثير في الخدمات الحكومية وفي التعاون لسد الاحتياجات المحلية. ومن ثم، يمكن القول إن المشاركة الاجتماعية تحقق مجموعة من الأهداف منها: زيادة وعي المجتمع باحتياجاته وطرق تحقيق مطالبه، وتماسك المجتمع وتوثيق أواصره تجاه الحكومة، وأخيراً، الوصول إلى أعلى معدلات من الانتاجية ورفع كفاءة الفرد.

أولاً: مشكلة الدراسة:

حينما نتحدث عن التنمية المستدامة وأهدافها يجب ألا نغفل عن دور المشاركة الاجتماعية في تحقيق التنمية بشكل عام، والتنمية المستدامة بصورة خاصة، حيث يساعد ذلك بدرجة كبيرة على توافق المفهوم مع جميع المؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق تأثير إيجابي على المجتمع، هذا التأثير الإيجابي يسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كالعدل والتسامح والمساواة بين المواطنين في كافة الحقوق.

وتعتمد هذه الشراكة على عناصر ثلاثة أساسية هي: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بمنظماته المختلفة، حيث تعمل الحكومة على اعداد بيئة سياسية وقانونية تدعم التعاون والعمل المشترك بين جميع الأطراف المعنية، وذلك بهدف تعزيز الشراكة بينهم. ومن ثم، فالشراكة المجتمعية يشتمل على عدة جوانب بما في ذلك البعد الاقتصادي والقانوني والأخلاقي والإنساني والبيئي. كما أنها تركز بشكل أساسي على البعد الاجتماعي ومكافحة الفساد، التنمية البشرية، التشغيل والحفاظ على البيئة.

فضلاً عن أنه لضمان نجاح الشراكة المجتمعية بين القطاعات الثلاثة ينبغي على الدولة أن تكون هي الركيزة الأساسية التي تدعم هذه الشراكة، وذلك من خلال القيام بعدد من الإجراءات العملية منها: تعزيز فرص العمل، تشجيع القطاع الخاص، تنسيق وتكامل الأدوار بين جميع الأطراف المعنية، المساهمة في التخفيف من ظواهر الفقر والبطالة، القضاء على الفقر والجوع، إلى جانب تعزيز المشاركة الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تمكين جميع الأفراد من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ولذلك، فإن دور المشاركة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن تجاهله أو تقديره بشكل كاف، حيث إن الشراكة تعد عنصراً أساسياً في بناء مجتمعات قوية ومستدامة على المدى البعيد، مع

تحقيق التوازن والتعلم المشترك وتحقيق التغيير الإيجابي الذي يستهدف الوصول إلى مجتمعات مستدامة تلبي احتياجات الأجيال الحالية وتحافظ على الإمكانيات والموارد للأجيال المقبلة. لذلك يجب أن تستثمر الدول في تعزيز المشاركة الاجتماعية وتعزيز الشراكة بين القطاعات الثلاثة، وتعزيز الوعي والتعليم، ويشجع على الابتكار والتطوير المستدام من أجل مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع (1).

وتمثل الشراكة المجتمعية المنطلق الاستراتيجي لأنشطة عديد من المنظمات والمؤسسات في المجتمعات المتطور والتي تعني بخدمة المجتمع، ومن أجل نجاح المشاركة المجتمعية في تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في التنمية المستدامة. ولذلك تبنت غالبية الدول العربية فكرة وضع استراتيجية التنمية المستدامة، بوصفها تمثل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الشاملة في تلك الدول. وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به جودة الحياة في الوقت الحاضر، بما لا يُخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل. ومن ثم، يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ولا شك في أن استراتيجية التنمية المستدامة في الدول العربية يجب أن ترتكز على الالتزام ببناء مجتمع عادل ومتكامل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك بمساعدة الشرائح الاجتماعية المهمشة، وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية. وتحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء معايير الكفاءة والانجاز وسيادة القانون. ومن ثم، يمكن القول أن الشراكة المجتمعية تمثل قاطرة التنمية من أجل العبور إلى مجتمع جديد تتكامل فيه أدوار جميع عناصره ومؤسساته، بما يحقق رغبات وطموحات جميع فئاته لتحقيق الرفاهية المنشودة (2).

في ضوء ما تقدم، فإن الدراسة الراهنة تتضمن عدداً من المحاور تتعلق بمفهوم المشاركة الاجتماعية، ومفهوم التنمية المستدامة، والعلاقة بين المفهومين، وأيضاً متطلبات المشاركة الاجتماعية وأبعادها. وأبعاد التنمية المستدامة، وأخيراً المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية وآليات مواجهتها على كافة الأصعدة والمستويات.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في الكشف عن دور المشاركة الاجتماعية في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية، وذلك من خلال دراسة اجتماعية تحليلية. ويتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية نجملها فيما يأتي:

1-تحديد مفهوم المشاركة الاجتماعية وابعادها وشروط تحقيقها.

2- تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها في الدول النامية.

3-تحديد مفهوم الدول النامية وخصائصها.

4-التعرف على طبيعة العلاقة بين المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

5- التعرف على أهم المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان النامية وآليات مواجهتها.

ثالثاً تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي مؤداه: ما دور المشاركة الاجتماعية في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية. ويتضمن هذا التساؤلات عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يأتي:

1-ما مفهوم المشاركة الاجتماعية وابعادها وشروط تحقيقها؟

2- ما مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها في الدول النامية؟

3-ما مفهوم الدول النامية وخصائصها؟

4-ما طبيعة العلاقة بين المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة؟

5-ما اهم المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان النامية واليات مواجهتها؟

رابعاً: أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة من عدة جوانب منها:

1-تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على موضوع المشاركة الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، ذلك أن المشاركة تعتبر من أهم متطلبات التخطيط الناجح لتحقيق التنمية، إضافة إلى أن المشاركة الاجتماعية تعكس درجة إحساس الأفراد بالمسئولية تجاه مجتمعاتهم، وإذا ما

تحقق ذلك فالنجاح سيكون مصير المشاريع والبرامج التي تتضمنها خطط التنمية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي.

2- ظهور العديد من المشكلات البيئية والتي نتجت عن اتباع استراتيجية التصنيع، وذلك لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو دون مراعاة للبُعد البيئي، مما يردي إلى تفاقم حدة هذه المشكلات البيئية مثل تلوث الهواء والتربة والمياه، واستنزاف الموارد الطبيعية، وغير من المشكلات التي لها تأثير على هذه الدول.

3- أهمية المشاركة الاجتماعية المهنية والشعبية في عملية التنمية المستدامة وتتضمن المشاركة مجموعة من العناصر هي: نوعية المشاركين: هل المشاركين قيادات شعبية أو وظيفية؟ ما مستوي تعليم وثقافة المشاركين؟ مستوي المشاركة: هل المشاركة المطلوبة على المستوي القومي ام المحلي؟ وأخيرا طبيعة المشاركة هل المشاركة المطلوبة في وضع الخطة أو التنفيذ أو المتابعة أو التسجيل.؟

4- ستقدم هذه الدراسة بعض التوصيات النظرية والعملية التي يمكن أن تسهم في ايجاد استراتيجيات تفعيل المشاركة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

خامساً: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوثائقي (المكتبي) Documentary research وهو منهج مشاع الاستخدام في العلوم الاجتماعية. وفي هذا يُشير مونت وآخرون إلى أنّ البيانات والمعلومات المكتبية مصدر غني للمعلومات والبحوث في المجال الاجتماعي (3)، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة عدد من الدراسات في موضوع البحث والموضوعات ذات الصلة باللغتين العربية والانجليزية بالاعتماد على الأسلوب الاستقرائي وذلك لتحقيق الهدف من البحث والإجابة على التساؤلات البحثية المتعلقة بمشكلة الدراسة، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة ، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت ، بالإضافة إلى الاطلاع على أعمال المؤتمرات ذات العلاقة، وأخضعت للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف البحث ، ومن ثم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في إعطاء مرجعية مفيدة للمؤسسات ذات العلاقة في تفعيل المشاركة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

سادساً: مفاهيم الدراسة:

تحتوي الدراسة الراهنة على مفهومين أساسيين هما: مفهوم المشاركة الاجتماعية ومفهوم التنمية المستدامة، يمكننا تقديم نماذج من التعريفات التي قدمها الباحثين والمفكرين والمتخصصين لهذين المفهومين فيما يأتي:

1- مفهوم المشاركة الاجتماعية: Social Participation

ثمة تعريفات مختلفة قدمها العلماء والباحثين في مختلف التخصصات الاجتماعية لمفهوم المشاركة الاجتماعية، يمكننا الإشارة بإيجاز لبعض هذه التعريفات، وذلك بهدف صياغة تعريف إجرائي للمفهوم يتناسب وطبيعة الدراسة الراهنة من ناحية، وخصوصية الأوضاع والظروف البنائية والثقافية السائدة في البلدان النامية من ناحية أخرى.

ويشير مفهوم المشاركة الاجتماعية إلى اشتراك جميع فئات المجتمع والقيادات المحلية أو بعضهم في مجالات التنمية المختلفة: الاقتصادية والثقافية والسياسية. كما أن المشاركة في عملية التخطيط الاجتماعي تشير إلى مشاركة السكان في الهيئات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وبمستوياتها المختلفة، على أن يكون اشتراك السكان إشتراكاً فعلياً، بحيث يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة إلى القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية (4).

ويشير مفهوم المشاركة الاجتماعية إلى اشراك جميع السكان أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدماً من الديموقراطية. ومن ثم، فالمشاركة الاجتماعية هي عملية التخطيط لدخول السكان في اللجان والهيئات المسؤولة عن اعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية بمستوياتها المختلفة، على أن يكون اشراك السكان اشراكاً فعلياً، بحيث يؤدي إلى ما يُعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تؤدي إلى تخفيف الدور القيادي للحكومة في عملية التنمية (5).

ويشير مفهوم المشاركة الشعبية إلى تلك الدرجة من الفعالية الذاتية الواعية التي تمكن الأفراد من إدارة شئونهم بأنفسهم تخطيطاً وتنفيذاً مع ما يعنيه ذلك من تحديث عميق وشامل لأسلوب حياتهم.

كما يشير مفهوم المشاركة الاجتماعية إلى الإدماج الاجتماعي والحركة القائمة على الحقوق. ويصف معهد المشاركة الاجتماعية إلى المشاركة الاجتماعية باعتبارها الحق في المشاركة في صنع القرار بشأن الصحة والسياسة والتخطيط والرعاية والعلاج (6). ويتم تعريف المشاركة الاجتماعية على نطاق واسع على أنها مشاركة الشخص في الأنشطة التي توفر التفاعل مع الآخرين (7).

ويمكن تعريف المشاركة الاجتماعية **إجرائياً**، بأنها حشد كافة الجهود والإمكانات المتاحة للحكومة والقطاع الخاص والاستثماري ومنظمات المجتمع المدني المختلفة والسكان بمختلف فئاتهم الاجتماعية والقادة وأصحاب الرأي في اتخاذ القرارات واعداد الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة في كافة المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية يستفيد من نتائجها الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

2- مفهوم التنمية المستدامة: Sustainable Development

لقد تعددت أنواع وأشكال التنمية، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديث نسبياً التنمية المستدامة، أو ما يطلق عليها أحياناً التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، والتي تتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن الانسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها على تحقيق تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي اسراف أو تبذير وفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع. ومن ثم، فإن مفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات الظروف الراهنة، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلاً لتحقيق التنمية على مختلف الأصعدة.

وقد بدأ مفهوم التنمية المستدامة يظهر في الأدبيات التنموية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، ونتيجة للاهتمامات التي أشارت إليها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، وقد انتشر استخدام المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمياً (8)

وعند الحديث عن التنمية المستدامة لا يمكن – بحال من الأحوال – تجاهل الأجيال القادمة وكيفية استغلال موارد الطبيعة في الفترة الحالية والمستقبلية، كالفقر والبيئة والتعليم والأوضاع الحالية والمستقبلية في المجالات: الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية...وغيرها من مجالات التنمية الأخرى (9).

إن مفهوم التنمية المستدامة يُعد مفهوماً معقداً ومتشابكاً ويتفاعل مع مجموعة من الأنظمة التي يؤثر كل منها في الآخر، وظيفة النظام الايكولوجي، وتغير الأداء الاقتصادي، والتغير التكنولوجي، وتغير الأداء الاجتماعي، والقيام بتحليل العلاقة المتبادلة لهذه النظم من أجل العثور على مسار مستقبل مستدام يعتبر أمراً مهماً وضرورياً. وتُعرف التنمية المستدامة بأنها تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية.

وتُعرف التنمية المستدامة أيضاً بأنها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان، وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية، وبناء دعائم الدولة العصرية، وذلك من خلال تكامل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى احداث التغيرات المطلوبة (10).

إن التنمية المستدامة هي إذن تنمية تستجيب للحاجات الحالية أو الحاضرة بدون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر أو عدم القدرة على استيفاء حاجاتهم، هذه التنمية تهدف إلى تطور وتقدم جماعي مشترك للتغير نحو إصلاح نوعية الحياة البشرية ومجتمعاتها. الاستدامة عندئذ أن تكون مشمولة بعملية اسناد لضرورة دمج التنمية من زاوية نظر اجتماعية واقتصادية وبيئية (11).

ومن ثم، يمكن القول إن مصطلح التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي يعني تطوير وسائل الانتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الانتاج للأجيال القادمة، أي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة، وإتاحة الفرصة لهم للحياة الكريمة في ظل الموارد والامكانات المتاحة.

وقد مر مفهوم التنمية في خمسة مراحل تطورية هي (12):

1-المرحلة الأولى من نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف القرن العشرين: التنمية = النمو الاقتصادي.

2-المرحلة الثانية من منتصف الستينات إلى السبعينات القرن العشرين: التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل

3- المرحلة الثالثة من منتصف السبعينات الى منتصف ثمانينات القرن العشرين: التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

4-المرحلة الرابعة منذ سنة 1990: التنمية البشرية = تحقيق حياة كريمة وصحة للسكان.

5-المرحلة الخامسة منذ قمة الأرض عام 1992: التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف التنمية المستدامة **اجرائياً** بأنها التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باستخدام وسائل وأساليب مدروسة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن يحدث ضرراً بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

3- مفهوم البلدان النامية:

بالنسبة لمصطلح دول العالم النامي يقصد به: مجموعة من الدول تتباين وتختلف من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، فهناك بعض الدول نجحت في تطوير اقتصادها هناك البعض الأخر مازال يحاول اللحاق بالتقدم. كما أن هذه الدول تتباين من حيث: المساحة - عدد السكان - مستويات دخول الإفراد .وهو مرادف لمصطلح دول العالم الثالث الذي انتشر استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول بعض الدول على استقلالها. ويقصد به مجموعة من الدول التي تقع في قاع النظام العالمي وتشترك في مجموعة الخصائص والسمات التي تتميز بها وتشمل: تسعى إلى تغير أساليب الحياة. ومعظمها وقعت تحت حكم الاستعمار لفترة، وظلت مستعمرة بشكل أو آخر حتى بعد حصول هذه الدول على الاستقلال السياسي .يرى العلماء أن هناك تصور للعالم الحديث (13):

1-التصور الأول: لابد من التمييز بين ثلاث درجات للاختلافات العالمية:

أ- فهناك العالم الأول: يشتمل على المجتمعات المتقدمة مثل أمريكا واليابان .وهي الدول التي تتبني أفكار الرأسمالية.

ب- العالم الثاني: الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي. وهي دول لا تتبني أفكار الرأسمالية وإنما تبني أفكار الحرية الفكرية.

ج- العالم الثالث: تضم دول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وهذه الدول تخضع بدرجات متفاوتة للقوى العظمى.

ونجد أن هذه التقسيم العالمي تعرض للعديد من الانتقادات ومن ثم ظهر تصور آخر لدول العالم.

2- التصور الثاني:

أ- يرى أن العالم الأول: يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

ب- يرى ان العالم الثاني: يشمل معظم دول اوروبا.

ج- يرى ان العالم الثالث: يضم دول آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية، (البلدان النامية).

وتعرض هذا التصور للانتقادات لأنه يضم افتراض خاطئ ويكمن في إغفاله للملامح الأساسية للنسق الاقتصادي السياسي الاجتماعي فلكل بلد تجاربها التنموية وأيديولوجياتها ومعتقداتها. إلا أنه مع مطلع التسعينات حدثت العديد من التغيرات العالمية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء دوره كقوة عظمي. وبالتالي تأثرت الدول العالم النامي بهذه التغيرات التي حدثت وخاصة مجموعة الدول التي كانت تعتمد في اقتصادها وتجارتها الخارجية على التفاعل مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية. مع اندماج الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية في الاقتصاد العالمي انحسرت فرص التسوق التجاري للسلع والخدمات التي كانت تصدرها الدول النامية إليها. كما ان فرص التسويق نادرة في الدول الرأسمالية نظرا لإجراءات الحماية التجارية التي تقوم بها هذه الدول من خلال الاتفاقات الدولية بينها كاتفاقية السوق الأوروبية المشتركة وأهمها اتفاقية القات (General Agreement on Tariffs and Trade "GATT") التي كان لها صدي مباشر و غير مباشر على اقتصاديات الدول النامية فمجموعة الدول المتقدمة التي أقرت اتفاقية الجات تسيطر على 80% من أجمالي التجارة العالمية الخارجية وهي التي تحدد حجم التعاملات التجارية بين الدول وهي التي تضع مبادئ التعامل مع

الدول كما أنها تحدد الدول التي يجب رعايتها والاهتمام بها.بالتالي هذه الاتفاقيات كان لها تأثيرها على دول العالم النامي ، والبعض يرى أن اتفاقية الجات سمحت بتحرير التجارة والسلع والخدمات، وبالتالي وجدت دول العالم النامي أنها مجبرة على ضرورة الالتزام بهذه الاتفاقيات (14).

كما أن الدول المتقدمة أحدثت ثورة الاتصالات والالكترونيات والمعلومات التي " ساعدتها في السيطرة علي الاكتشافات العلمية وبراءات الاختراع مما يؤدي إلي عدم الاعتماد الكلي علي الدول النامية وكذلك تبقي الدول النامية في حالة العوز والاعتماد علي الدول المتقدمة وترتب على ذلك أن أسهمت ثورة الاتصالات والالكترونيات والمعلومات في انهيار البعد المكاني بين الدول والحضارات والثقافات " وحولت العالم إلى قرية صغيرة ، مما زاد من التفاعلات ونقل الأفكار والمعلومات بشكل سريع و تحت ظل هذه المتغيرات نجد أن دول العالم النامي يواجه بالعديد من التحديات التي يجب أن تكون لديها القدرة على مواجهتها في ظل هذه التغيرات العالمية .

من هنا نجد ان ظاهرة دول العالم الثالث أو دول العالم النامي أياً كانت التسمية فإنها تعاني من مجموعة من العوامل سواء داخلية وخارجية. وبالتالي يجب علينا أن نتعرف على الخصائص التي تميز دول العالم النامي والثالث. فنجد أن دول العالم النامي تظهر فيها مجموعة خصائص بدرجات متفاوتة قد تزيد أو تقل من دوله إلى أخرى وهي (15):

1- تتميز الدول النامية باقتصادها المتخلف، حيث يعيش معظم أفرادها في مستوى معيشي منخفض، ويرجع ذلك إلى استخدام طرق بدائية في الزراعة والصناعة وتعاني هذه المجتمعات نقص في الموارد. كما تعاني ارتفاع معدلات الجوع والأمراض والأمية.

2-يظهر في دول النامية انخفاض متوسط الإنتاج، مما يؤدي إلى تخلفها وبالتالي يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويؤثر ذلك على دخول الأفراد وهذا بخلاف الوضع في دول العالم المتقدم التي نجحت في تطوير ذاتها وفي مقابلة الحاجات الأساسية لأفرادها.

3-تعاني غالبية سكان دول العالم النامي من انخفاض المستوى الصحي، وبالتالي هناك العديد من المشاكل الصحية الناتجة عن سوء التغذية والنقص الغذائي كما ترتفع فيها نسبة وفيات الأطفال حيث أنهم أكثر عرضه للأمراض وأقل قدرة على المقاومة .رغم ذلك نجد أن هناك العديد من التقدم الذي أحرزته الدول في مجال الرعاية الصحية.

4-أسهمت الزيادة السكانية في زيادة الفقر داخل دول العالم النامي، ويرجع ذلك إلى أن زيادة أعداد السكان تستوعب أي مدخرات للتنمية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة تحاول مواجهة الحاجات الأساسية للأفراد (إستراتيجية التنمية لإشباع الحاجات الأساسية) .مما يؤدي لزيادة الأعباء الملقاة على عاتق الدولة في مجال الإسكان خاصةً والصحة والتعليم.

5-تعتبر قضية الأمية من أهم الخصائص التي تميز دول العالم النامي، حيث أن هذه الدول مازالت تعاني من ارتفاع معدلات الأمية بها على الرغم من التوسع في إنشاء المدارس وأعداد المدرسين. والمشكلة أنه هناك عدم توازن بين خطط التعليم واحتياجات المجتمع الأساسية، ويؤدي انخفاض المستوى التعليمي إلى عدم تأهيل أجيال حرفية أو مهنية بالقدر الذي يحتاجه السوق المحلي، إلى جانب أن معاهد التدريب دون المستوى مما يؤدي إلى خفض قدرتها على التعليم والتدريب، كما أن وسائل التعليم تعتمد على الحفظ والتلقين. ولا شك أن الاستثمار في مجال العنصر البشري يساعد على تحقيق التنمية داخل المجتمع، كما أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية الاستثمار في هذا النوع.

وقد أشار آدم سميث إلى ضرورة الاهتمام بتطوير المهارات الإنسانية، ولا شك أن الفرق بين دول العالم المتقدم والنامي هو الاستثمار في العنصر البشري وإعطاء أهمية لدور التعليم.

إن ظاهرة دول العالم النامي هي نتاج لـمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية (16):

1-العوامل الداخلية: انتشار الأمية – انخفاض الدخل - انخفاض المستوى الصحي

2-العوامل الخارجية: الاستعمار ودوره في زيادة التخلف.

ومن جانب آخر نجد أن علماء نظرية التبعية مثل فوستر كارتر Foster Carterيرى: انه لابد من وضع الخصوصية الثقافية والتاريخية للبناء الاجتماعي لدول العالم النامي بالاعتبار عند دراسته. كما يرى أن التنمية يجب أن تحقق أهداف قوميه تنبع من الظروف التاريخية للبلدان النامية (17)

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

يتضمن الإطار النظري للدراسة عدداً من المجاور تتعلق بأبعاد المشاركة الاجتماعية، وشروط تحقيق المشاركة الاجتماعية الفعالة. وأهداف التنمية المستدامة ومبادئها، وجوانب وأبعاد التنمية المستدامة، وعلاقة المشاركة الاجتماعية بالتنمية المستدامة. وأخيراً تحديد المدخل النظري الملائم لتفسير موضوع المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ويمكن توضيح تلك المحاور فيما يأتي:

المحور الأول: أبعاد المشاركة الاجتماعية:

وفقاً للتعريفات السابقة فإن المشاركة الشعبية لابد وأن تتضمن بالضرورة عده أبعاد:

1- الوعي بأبعاد الشيء موضع المشاركة.

2- المشاركة من حيث مستوياتها لا تقف فقط عند حد التنفيذ دائماً، وإنما تمتد إلى التخطيط والمشاركة في صنع القرار.

3- الرغبة الذاتية من الأفراد للمشاركة بدون ضغوط خارجية.

4- الرغبة في إحداث نوع من التغيير في أسلوب حياة الأفراد.

والمشاركة الشعبية هي أيضا قدرة العناصر النشطة من المجتمع المحلي على فهم طبيعة السياق الاجتماعي، ومحاولة تغييره إلى الأفضل من خلال جهودها وجهود الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع، واستغلال كافة إمكاناته وطاقاته البشرية والمادية المتاحة مع التغلب الدائم على كافة المعلومات التي تغير في هذه العملية.

المحور الثاني: شروط تحقيق المشاركة الاجتماعية الفاعلة:

يتطلب تحقيق المشاركة الاجتماعية الفعالة والمؤثرة توافر مجموعة من الشروط منها:

1- شعور كل فرد من أفراد المجتمع بانتمائه إلى هذا المجتمع، وبأن هناك ظروف ومشكلات ومصالح مشتركة، وعلاقات متبادلة بينه وبين كل فرد فيه.

2- معارف وخبرات محلية تمكن من الاعتماد على الذات.

3- تعاون طوعي بين أفراد المجتمع المحلي ومجموعاته يهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة والاحتياجات الأساسية لهم.

4- توافر مؤسسات وتنظيمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي وتمثيل أهدافهم وتطلعاتهم.

5- نظم لا مركزية وعلاقات ديموقراطية تشجع وتدعم المبادرات المحلية في برامج التنمية الاجتماعية الشاملة بكافة مراحلها.

انطلاقا مما سبق، يتضح لنا أن المشاركة الاجتماعية تعتبر عنصراً مهماً وفاعلاً ومؤثراً في عملية التنمية، ومن ثم، فإن تعبئة جميع الفئات الاجتماعية في المجتمع المراد تنميته يُعد أمراً ضرورياً لتشجيعهم على المشاركة في عملية التخطيط لتطوير مجتمعاتهم المحلية وتنميتها، وتوفير فرص الحياة

الملائمة لهم. فالمشاركة الشعبية إذن هي أحد الضمانات الضرورية لنجاح عمليات التنمية الاجتماعية. فضلاً عن أنها تؤثر أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع نظام الطبيعة ومحتوياتها على أساس اشباع احتياجان السكان الأساسية.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وكذلك تنمية وعيهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في الاعداد والتنفيذ والمتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3- احترام البيئة الطبيعية، حيث أن التنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة المبينة وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

4- الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد، حيث تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد بوصفها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، كما تعمل على استخدامها وتوظيفها والاستفادة منها بشكل عقلاني دون الافراط في الاستخدام.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تستهدف التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية وفرص الحياة الاجتماعية، وتحقيق أهداف المجتمع المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر ومشكلات وآثار بيئية سالبة.

6- احداث تغير مناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك باتباع طرق تتلاءم مع الإمكانات، وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني، بحيث يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئية والبشرية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات ومواجهة الأزمات، لتؤكد على المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه (18).

المحور الرابع: أبعاد التنمية المستدامة:

لقد انتشر لدراسة التنمية المستدامة مداخل وجوانب متعددة، لكن الأدبيات المختلفة في حقل الاقتصاد تصب جميعها في أن مفهوم التنمية المستدامة يخرج في اطاره المعياري من ثلاث أبعاد أساسية هي: التنمية الاقتصادية والادماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. ولا شك في أن هذه الأبعاد الثلاثة تتلاقى فتتشابك معاً في مجالات متعددة. أما الجوانب والأبعاد الأخرى فتتمثل في الجانب المؤسسي والجانب التكنولوجي والجانب الإداري وجانب التنمية البشرية، وهذه الجوانب أيضاً تشتمل على جوانب وأبعاد أخرى (19). ويمكن عرض الجوانب والأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة فيما يأتي:

1-البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، والذي يعتبر أكثر عمقاً لتفسير مفهوم التنمية المستدامة، حيث يركز على الاستخدام الأمثل للموارد للحصول على الحد الأقصى من المنافع في ظل الحفاظ على تنوع الموارد واستخدامها، ولا يؤدي إلى تقليل الدخل الحقيقي في المستقبل. وفي هذا الصدد تهتم الدول المتقدمة بخفض معدلات استهلاكها في مستويات الطاقة والموارد، بينما تسعى الدول النامية إلى التوظيف الأمثل للموارد بهدف رفع مستوى معيشة المواطن ومحاصرة الفقر (20).

2- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، والذي يركز على الانسان وعلاقته المتبادلة وعدم التمييز، وتحسين مستوى المعيشة، وذلك من خلال التعليم والصحة والمساواة، وإتاحة فرص الحرية والمشاركة السياسية. وفي كل الأحوال تهتم بالقطاع الحكومي والمجتمع المدني. والاستدامة من المنظور الاجتماعي والتي تعني التركيز على توفير فرص الحصول على العمل اللائق، والخدمات العامة وكيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار قضايا الصحة، والقضاء على الأوبئة والأمراض ومستويات التعليم والتدريب، والعدالة الاجتماعية وقضايا الفقر بأشكاله وأنماطه المختلفة، وأيضاً القضاء على الجوع وقضايا المأوى ونوعية الحياة والأمن الاجتماعي والنمو السكاني.

3- البعد البيئي للتنمية المستدامة، والذي ينظر إلى التنمية المستدامة على أساس استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بأسلوب لا يؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تناقص قدرتها بالنسبة للأجيال القادمة (21).

4- البعد المعياري للتنمية المستدامة، حيث تؤكد التنمية المستدامة على الأبعاد المعيارية التي لا يمكن لأيديولوجية أو سياسة أن تتجاهلها أو تفشل في معالجتها، فالتنمية المستدامة هي طريقة لفهم العالم على أنه تفاعل معقد بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من ذلك، فهي أيضاً وجهة نظر معيارية وأخلاقية للعالم، وطريقة لتحديد أهداف المجتمع الذي يعمل بشكل جيد، مجتمع يوفر الرفاهية لمواطنيه اليوم والأجيال القادمة. ومن ثم، فإن النقطة الأساسية للتنمية المستدامة بهذا المفهوم المعياري أنها ترسم رؤية شاملة لما يجب أن يكون عليه المجتمع المتقدم. وأنه ينبغي الاهتمام بطريقة توزيع الدخل لتحقيق الرفاهية الاجتماعية (22). وهناك بعد آخر تنظر إليه التنمية المستدامة كهدف معياري هو أن يكون وكيلاً جيداً للبيئة الطبيعية، فإذا ما لحق الضرر بالنظم الفيزيائية للمياه والتنوع البيولوجي، أو إذا ما دمرت المحيطات والغابات فسوف تكون الخسارة للجميع (23).

فضلاً عن أن المنظور المعياري للتنمية المستدامة ينظر للمجتمع المتقدم ليس فقط مجتمعاً مزدهراً اقتصادياً بارتفاع دخل الفرد، ولكنه يعتبره أيضاً مجتمعاً شاملاً اجتماعياً ومستدام بيئياً ومحكوم بصورة جيدة. هذا هو المفهوم العلمي للأهداف المعيارية للتنمية المستدامة، وهي وجهة النظر التي أقرتها أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (24).

ثامناً: الاتجاهات النظرية في تفسير المشاركة الاجتماعية:

تُقدّم النظريات الاجتماعية خاصة نظرية التبادل الاجتماعي إطاراً موضحاً ومفسراً للشراكة المجتمعية وهذا ما سيتم تناوله فيما يأتي:

1- نظرية التبادل الاجتماعي:

تعتبر نظرية التبادل الاجتماعي Social Exchange جزءً من النظرية التفاعلية طالما أنها تنظر إلى طبيعة التفاعل المتبادل بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات، إن النظرية تؤكد على أن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية، بمعنى أن أطراف التفاعل أو طرفي التفاعل تأخذ وتعطي لبعضها البعض. وأن الأخذ والعطاء بين المتفاعلين إنما يسبب ديمومة العلاقة التفاعلية وتعميقها. وتعتبر هذه النظرية رد فعل للنظريات البنيوية والوظيفية والبنيوية الوظيفية، ذلك أنها أي

النظرية لا تنطلق في تفسيرها للظواهر الاجتماعية من مسلمات بنيوية وعوامل وظيفية تتعلق بأجزاء البناء الاجتماعي ووظائفها، بل تنطلق في تفسيراتها من منطلقات تفاعلية تعتمد على التبادل في الأخذ والعطاء (25).

وتكمن المبادئ الأساسية التي تستند عليها نظرية التبادل الاجتماعي في الإضافات الخاصة التي قدمها جميع علمائها بدءً من (وكلي ومروراً بجورج هومنز وانتهاءً ببيتر بلاو). ومن أهم المسلمات والمبادئ التي تستند إليها نظرية التبادل الاجتماعي ما يلي (26):

1-إن الحياة الاجتماعية التي نعيشها هي عملية أخذ وعطاء، أي تبادل بين شخصين أو فئتين أو جماعتين أو مجتمعين.

2- إن العطاء الذي يقمه الفرد أو الجماعة للفرد الآخر أو الجماعة الأخرى هو الواجبات الملقاة على عاتقه، بينما الأخذ الذي يحصل عليه الفرد من الفرد الآخر هو بمثابة الحقوق التي يتمتع بها بعد أدائه للواجبات.

3- تتعمق العلاقات وتزدهر وتستمر إذا كان هناك موازنة بين الأخذ والعطاء، أي بين الحقوق والواجبات المنوطة بالفرد أو الجماعة.

4- إن الموازنة بين الواجبات والحقوق لا تتحدد بالمجالات المادية، بل تتحدد أيضاً بالمجالات القيمية والمعنوية والروحية والاعتبارية. لذلك لا يمكن اعتبار نظرية التبادل الاجتماعي نظرية مادية نفعية بحته كما يتصور البعض، بل يمكن اعتبارها نظرية قيمية وأخلاقية ومعنوية وروحية.

5- لا تنطبق قوانين التبادل الاجتماعي على التفاعل الذي يحدث بين الأفراد، بل تنطبق أيضاً على التفاعل الذي يحدث بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات المحلية والمجتمعات الكبيرة.

6- إن نظرية التبادل الاجتماعي ليست قوانين شمولية كونية تعتمد على المصلحة المتبادلة بين الأفراد، وإنما هي تعاليم مبدئية وإنسانية تستطيع أن تفسر السلوك الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد والجماعات في المجتمع.

7- القيم والأنماط السائدة في المجتمع تساعد على التفاعل والتبادل بين الناس، فتبرعات رجال الأعمال للمؤسسات الخيرية تمشياً مع الأنماط السائدة في المجتمع وكسب تقدير مجتمع رجال الأعمال وليس للحصول على مكاسب من الأفراد الذين توجه لهم المعونات.

2- نظرية الدور:

ظهرت نظرية الدور Role Theory في مطلع القرن العشرين، إذ تُعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، وتعتقد النظرية بأن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور والأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، فضلاً عن أن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية (27).

وتستند نظرية الدور على عدد من المبادئ العامة من أهمها:

1-يتحلل البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية وتتحلل المؤسسة الاجتماعية الواحدة إلى عدد من الدوار الاجتماعية.

2- ينطوي الدور الاجتماعي الواحد مجموعة واجبات يؤديها الفرد بناءً على مؤهلاته وخبراته وتجاربه وثقة المجتمع به وكفاءته وشخصيته.

3- إن الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه اليومي والتفصيلي، وهو الذي يحدد علاقته مع الآخرين على الصعيد الرسمي وغير الرسمي.

4- تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة مهامها بصورة جيدة وبكفاءة، بحيث لا يكون هناك تناقض بين الدوار.

5- تكون الأدوار الاجتماعية متصارعة أو متناقضة عندما لا تؤدي المؤسسة أدوارها بصورة جيدة. كما أن تناقض الأدوار الوظيفية التي يشغل فيها الفرد أدواره على إدارة مهامها بصورة إيجابية.

6- عن طريق الدور يتصل الفرد بالمجتمع ويتصل المجتمع بالفرد، والاتصال قد يكون رسمياً أو غير رسمي. وأن الدور هو حلقة الوصل بين الشخصية والبناء الاجتماعي (28).

انطلاقاً من المعطيات السابقة، يمكننا الاستفادة من مقولات نظرية التبادل الاجتماعي، وذلك لتفسير العلاقة بين المشاركة الاجتماعية وعملية التنمية المستدامة، حيث تتطلب التنمية المستدامة تضافر جميع الجهود من جانب حكومات الدول النامية والقطاع الخاص والاستثماري وكذلك مؤسسات المجتمع المدني بمنظماته ومؤسساته المختلفة، فضلاً عن مساهمة المشاركة الشعبية والمتمثلة في القيادات المحلية وأصحاب الرأي ورجال الأعمال، تلك الشراكات من الجهات المختلفة يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة من خلال التنسيق فيما بينها في تحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما يمكن الاستفادة كذلك من مسلمات وفرضيات نظرية الدور في ضرورة التنسيق بين الأدوار والواجبات المختلفة التي تؤديها المؤسسات الاجتماعية والمنظمات الرسمية والأهلية في تعزيز التنمية المستدامة.

تاسعاً: علاقة المشاركة المجتمعية بالتنمية المستدامة:

في ضوء ما تقدم من عرض ومناقشة نلاحظ أن المشاركة الشعبية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تطبيق التنمية المستدامة، وتأتي أهمية دورها من كونها تفسح المجال لجميع أفراد المجتمع ليساهموا في صنع التنمية وجني ثمارها، إذن فالمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة، وكل منهما سبب للأخرى، وتعد المشاركة الشعبية وسيلة وغاية في الوقت ذاته. فالناس هم وسيلة الوصل للتنمية البشرية المستدامة، وهم أيضا الهدف منها، فالمشاركة الشعبية تقوم على تفعيل جميع أطراف المجتمع، بحيث تزيد كفاءتهم في شتى مواقع عملهم، وبذلك تحمل في طياتها معنى قوتها واستمرارها، وتتمثل هذه المعاني في تمكين الناس من الحصول على المنجزات التنموية فحسب، بل أيضاً من تحديد أنماط التنمية ومعدلاتها، ولبلوغ المشاركة الشعبية للدور المناط بها ينبغي أن تقوم على إستراتيجية شاملة، وذلك لرسم خطة العمل القادرة على تنظيم وقيادة الناس من أجل توظيف القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن مما يحقق التنمية المستهدفة.

ومن جانب آخر فإن من أهم استراتيجيات التنمية، إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات والتي تركز على مشاركة الجماهير والإفراد وجميع فئات المجتمع في عملية التنمية للتخلص من الوضع الراهن والانتقال إلى وضع افصل على جميع الأصعدة.

عاشراً: المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان النامية وآليات المواجهة:

على الرغم من أن التنمية المستدامة أضحت تمثل مطلباً مهماً وضرورياً ليس فقط في البلدان المتقدمة صناعياً، وبخاصة في ظل التطورات والتغيرات الحديثة في مجال استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، بل إن تحقيقها أصبح يمثل ضرورة أيضاً بالنسبة للبلدان النامية بصورة عامة، والبلدان الفقيرة والأكثر فقراً بخاصة. وعلى الرغم من المحاولات التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن ثمة مجموعة من المعوقات التي تواجهها تلك البلدان، والتي تحول دون الوصول إلى مستوى من التنمية في مختلف المجالات. ويمكننا أن نذكر بعض هذه المعوقات فيما يأتي:

1- يعتبر الفقر أساساً لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، ومن ثم على المجتمعات على المستويين المحلي والدولي أن تضع سياسات تنموية وتخطيط إداري بيئي

واصلاح اقتصادي، وتوفير فرص العمل والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق المحرومة والمهمشة.

2- معوقات تتعلق بالديون التي حالت دون نجاح خطط التنمية المستدامة، وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة ومن واجب الجميع التضامن، خصوصاً للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

3- معوقات تتعلق بالتكدس السكاني غير الرشيد، وخاصة في مدن البلدان النامية وتدهور أحوال معيشة السكان في المناطق العشوائية، وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية والمرافق العمومية.

4- معوقات تتعلق بتدهور الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها بطرق غير العقلانية لدعم أنماط الانتاج والاستهلاك دون ترشيد الانفاق في ذلك، مما يزيد من نضوب الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية وتحسين الإطار المعيشي.

5- معوقات تتعلق بنقص الخبرات والامكانات الاقتصادية اللازمة لدى الدول النامية والسائرة في طريق النمو، لتتمكن من الايفاء بالتزاماتها حيال قضايا البيئة العالمية، ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا بالتضامن والدعم والتشاركية الدائمة.

6- تحديات تتعلق بإيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية في مجال تحسين الدخل المحلي.

7- تحديات تتعلق بإعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدول والمجتمعات المحلية والاقليمية، والوطنية والمنظمات الاقليمية والدولية. هذا يتطلب المسؤولية المشتركة للمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنية التحتية والمرافق والهياكل والمنشآت، وتحسين البرامج من خلال تمويل برامج التنمية المستدامة.

8- تحديات تتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية، وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

9- قلة الوعي والمعرفة: قد يكون لدى الأفراد قلة الوعي بالقضايا المجتمعية وأهميتها، مما يؤثر على استعدادهم للمشاركة.

10-عدم التواصل الفعال: قد يواجه المجتمعون صعوبة في التواصل والتفاعل مع بعضهم البعض، مما يقلل من قدرتهم على التعاون والمشاركة المجتمعية.

11- قيود الموارد: يمكن أن تكون الموارد المحدودة، مثل المال والوقت والبنية التحتية، عائقًا أمام المشاركة المجتمعية الفعالة.

12- العوائق الثقافية والاجتماعية: تتضمن العوائق الثقافية والاجتماعية العقائد والقيم والتوقعات الاجتماعية التي قد تحد من قدرة الأفراد على المشاركة والمساهمة.

13- قلة الثقة والتوجهات السلبية: قد تؤثر قلة الثقة في المؤسسات والهيئات الحكومية والمجتمعية على مشاركة الأفراد ورغبتهم في المشاركة المجتمعية.

وثمة معوقات أخرى منها: اختلاف القوة بين الأطراف المشاركة، وغياب المعلومات حول كيفية بناء الشراكة المجتمعية، وقلة المبادرات المؤسسية وضعف التنظيم والتنوع والتعدد وقبول الاختلاف. إضافة إلى قصور وسائل الاعلام المختلفة في نشر ثقافة المشاركة الاجتماعية، وغياب الدور التوجيهي للهيئات الاجتماعية التي تساعد على توعية الأفراد بضرورة المشاركة الاجتماعية (29). وللتغلب على هذه المعوقات، يمكن تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال تعزيز التوعية والتثقيف، وتوفير الدعم والموارد اللازمة، وتشجيع الحوار المفتوح والمشاركة الشاملة، وتعزيز ثقة الأفراد وتحفيزهم للمشاركة في صنع القرارات المجتمعية (30).

خاتمة:

نستخلص مما سبق، أن التنمية المستدامة هي بمثابة فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية تتماشى مع المعطيات التي يفرضها العصر الراهن، وآليات من شأنها خلق الانسجام البيئي بين الإنسان والطبيعة، والغاية منها تتمثل في تمكين الجيل الحالي وتحسين ظروف معيشته مع ضمان الحق في حياة ملائمة للأجيال القادمة، بحيث يكون الإنسان جوهرها ومحورها، وذلك من خلال المواءمة وضبط النشاطات الحالية وابتكار أخرى جديدة تفتح آفاق وتطلعات مستقبلية تكون عادلة اجتماعياً، منسجمة بيئياً، ممكنة اقتصادياً، ومقبولة ثقافياً، وقابلة

للتنفيذ على المستوى السياسي، من خلال الجهود التي تبذلها الدولة، والتي تترجم إلى سياسات وخطط تنموية واقعية تتناسب وظروف المجتمع وخصوصيته البنائية والثقافية.

ومن ثم، فالأمر لا يتطلب فقط الاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية ولا على وفرة الموارد المادية، بل أيضاً المعرفة والكفاءات والمهارات، وذلك من خلال التحول من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة، وإسهام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير البنى الاقتصادية بشكل فعال.

ومن جانب آخر، إن تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها تحتاج إلى إحراز تقدم ملموس في أربعة أبعاد على الأقل، في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، هذه الأبعاد ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها البعض من ناحية، ومن ثم، فإن الإجراءات التي تتخذ في أي منها من شأنها تعزيز الأهداف في البعض الآخر من ناحية أخرى. ومن ذلك على سبيل المثال أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري ولا سيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضييق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان.

هذا، فضلاً عن أن التنمية المستدامة تتطلب تغييراً جوهرياً في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغير لن يتأتى بسهولة ولن يتأتى أبداً بدون وجود قيادة قوية وجهود متواصلة ومشاركة اجتماعية من طرف جميع القوى في المجتمع من جانب، والحكومات من جانب آخر، ومنظمات المدني من جانب ثالث. ذلك إن التنمية المستدامة، والشراكة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة. فالتنمية المستدامة لن تحقق أهدافها دون تعزيز المشاركة الاجتماعية من جميع فئات المجتمع وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

في ضوء ما تم عرضة ومناقشته يمكن تقديم التوصيات النظرية والعملية التطبيقية التالية:

1- ضرورة مشاركة جميع الأجهزة والهيئات الحكومية والشعبية في جميع قطاعات الأنشطة التي تتضمنها الخطة التنموية وأن تكون هذه المشاركة فعالة على مستوي التخطيط، والتنفيذ والمتابعة والتقييم. ليكونوا مسئولين ومعنيين بنجاح البرامج والمشاريع ومدافعين عنها وبما يضمن استمراريتها وديمومتها.

2- ضرورة تبني استراتيجيات وخطط تنموية تحقق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، حيث يجب الحفاظ على البيئة من التدهور والاستنزاف بمعنى أن نأخذها بالاعتبار عند وضع أي استراتيجيه للتنمية.

3- الاستفادة من التجارب الناجحة للدول في مجال التنمية المستدامة كتجربة التنمية في دول النمور الأسيوية.

4- ضرورة تبني إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات لتحقيق التنمية المستدامة: فهذه الإستراتيجية تعتمد على تعبئة أفراد المجتمع (Mobilization) بضرورة المشاركة الشعبية في علميات التنمية، وإثارة الدافع لديهم والحث على الإنجاز ونشر الوعي بضرورة التنمية مما يؤدي إلى المزيد من الانجاز

5- العمل على تحقيق نمو (اقتصادي، اجتماعي، بيئي، تكنولوجي) دائم ومستمر يساعد على تجاوز الصعوبات الاجتماعية ويحافظ على نظافة البيئة، وخلق آليات عملية لمواجهة معوقات التنمية المستدامة ومعالجتها.

6- بذل مزيد من الجهود للقضاء على الفقر والجوع وإنهاء سوء التغذية، وتحقيق العدالة والمساواة وبناء مجتمعات قائمة على الابتكار، وتخصيص المزيد من الموارد للبحوث والتطوير والتكنولوجيا.

7- ضرورة مواصلة الجهود للتحول للزراعة المستدامة وكفاءة استخدام المياه، والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة والسلامة البيئية.

8- من الضروري العمل على إنهاء العنف والنزاعات والتي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

9- ضرورة تشجيع البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، ودعمها وضرورة أن يراعي متخذي القرارات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي للمستقبل وما يفرضه من تحديات.

المراجع

1-اسلام جمال الدين شوقي، المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية آفاق البيئة والتنمية، استراتيجية التنمية المستدامة، 2018.

2- اسلام جمال الدين شوقي، المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، آفاق البيئة والتنمية، 2018.

3- عبد الرازق شيخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة مؤتة، 2001.

4- فريد صبح القيق، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الثامن، يناير 2015، الجزء الأول، ص 132.

5- فريد صبح القيق، دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة: الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية، مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، فبراير 2014، ص 4.

6- Barbara Piškur1, Ramon Daniëls1, Marian J Jongmans, Marjolijn Ketelaar, Rob JEM SmeetsMeghan Norton1 and Anna JHM Beurskens, Participation and social participation: are they distinct concepts? Clinical Rehabilitation 28(3), 2013. P.215.

7-Sheila Novek, Verena Menec,Tanya Tran, Sheri Bell, SOCIAL PARTICIPATION AND ITS BENEFITS, Centre on Aging, University of Manitoba, 2013, p 9.

8 عبد الله حسون محمد، مهدي صالح ذواي، اسراء عبد الرحم خضير، التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر وال[عاد، مجلة ديالي، العدد (67)، 2015، ص 338.

9- United Nation University, "Effective Pathways to Sustainable Development Report to Second Preparatory Session for the 2002, World Summit on Sustainable Development, United Nation, New York, 28.1-6.2002, p.6.

10- عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر، 2011، ص 4.

11- C. Cordonier Segger & A.Khalfam, "Sustainable Development Law: Principles, Practices & Prospects (Oxford: Oxford University Press.2004.

12-غريب أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى فارس، العدد 4 أكتوبر 2010.

13- احسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2011.

14- محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية. دار المسيرية للنشر والتوزيع، عمان2010.

15-فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية، الرضوان للنشر والتوزيع. عمان 2015.

16-ماهر أبو المعاطي الدسوقي، الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة، المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية 2010.

17- احسان حفظي، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق.

18- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 22.

19- عامر خضير الكبيسي، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، دار نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2019.

20- عبد العزيز سليم الحربي، المدخل الاقتصادي في: دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2019.

21- محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020، ص 425.

22- Peeters, “Sustainable Development: A Mission for Social Work? A normative Approach”, Utrecht University Repository: Journal of Social Intervention: Theory and Practice, Vol,21, Issues2,2012. Pp.5-22.

23- Sachs,J.D, “ the age of Sustainable Development, New York, Columbia University, Press, 2015.

24- الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 2015.

25- Coser, Lewis, “Masters if Sociological Thought”, New York, Harcourt Brace, 1981, p. 578.

26- احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر، ط3، 2015، ص ص 186-187.

27- Weber, Max, “Theory of Economic Organization”, New York, The free Press, 1981, p. 87.

28- احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، مرجع سابق، ص ص 164-165.

29- عبد الرحمن مهدي، فهد غازي عابد، معوقات بناء الشراكة المجتمعية بمراكز الموهوبين بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديريها، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (26)، 2020، ص 643.

30- عون، معوقات المشاركة المجتمعية،

https://www.ammonnews.net/article/740737